

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٥٤٨

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الأستاذ محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبد الله السلمان ، عبدالفتاح العوامله ، د. محمود الرشدان ، نور الدين جرادات

\*\*\*\*\*

المستدعي : مساعد النائب العام / عمان .

بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ رفع مساعد النائب العام أوراق الدعوى طالباً تعيين المرجع الإستنافي المختص بنظر الطعن المقدم فيها لصدر قرارين متناقضين أوقفا سير العدالة وهم :-

القرار الأول :

ال الصادر عن مدعى عام غرب عمان في القضية رقم ٢٠٠٢/٩٩٧ تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٣ المتضمن عدم الاختصاص وإحالة القضية إلى مدعى عام الجنایات الكبرى على اعتبار أمر النظر في الطعن يدخل ضمن اختصاصه .

القرار الثاني :

ال الصادر عن مدعى عام الجنایات في القضية رقم ٢٠٠٣/١٠٦ تاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٧ المتضمن عدم الاختصاص وإحالة الأوراق إلى مدعى غرب عمان لإجراء المقتضى القانوني بخصوص طلب تعيين المرجع .

وقد طلب مساعد النائب العام قبول الطلب شكلاً وفي الموضوع تعيين المرجع المختص واعتبار مدعى عام الجنایات الكبرى هو المختص بنظر هذه الدعوى .  
كما طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية المؤرخة في ٢٠٠٣/٥/١١ تعيين مدعى عام الجنایات الكبرى هو المرجع المختص لنظر هذا الطعن .

### الـ رـار

بعد التدقيق والمداوله قانوناً نجد أن مدعى عام غرب عمان قد قرر بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٣ عدم اختصاصه النظر في القضية التحقيقية رقم ٢٠٠٢/٩٩٧ باعتبار ان الفعل المسند للمشتكي عليه وعلى فرض ثبوته يشكل جنائية لهتك العرض خلافاً للماده ٢٩٦ عقوبات ويخرج عن اختصاصه ويدخل ضمن اختصاص مدعى عام الجنائيات الكبرى .

وبتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٧ قرر مدعى عام الجنائيات الكبرى عدم اختصاصه النظر في القضية التحقيقية رقم ٢٠٠٣/١٠٦ باعتبار أن الفعل المسند للمشتكي عليه وعلى فرض ثبوته يشكل جنحة المداعبه المنافيه للحياء خلافاً للماده ٣٠٥ عقوبات ويخرج عن اختصاصه ويدخل ضمن اختصاص مدعى عام غرب عمان .

ولتصور قراريin متافقين أوقفا سير العدالة والتحقيق طلب مساعد النائب العام في عمان من محكمتنا تعين المرجع .

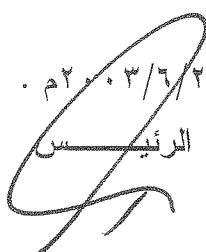
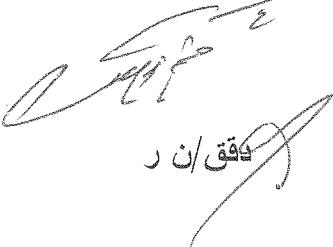
وبتاريخ ٢٠٠٣/٥/١١ تقدم مساعد رئيس النيابه العامه بمطالعه خطيه طلب فيها اعتبار مدعى عام الجنائيات الكبرى هو المرجع المختص للتحقيق في القضية محل الطلب .

وحيث أن الفقه والقضاء قد استقر على ان الفارق بين جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المواد ٢٩٦ - ٢٩٩ من قانون العقوبات وجريمة الفعل المنافي للحياء المنصوص عليها في الماده ٣٠٥ من ذات القانون تكمن في جسامه الفعل الذي يقع على المعتدى عليه فإن استطال إلى مواضع يعتبرها المجتمع من العورات التي يحرض الناس على سترها وصونها فالجريمة هتك عرض وان بقي الفعل بدرجة اللمس والمداعبه من غير مساس بالعورات ويجرح حياء العين فقط فالجريمة هي فعل مناف للحياء .

وحيث أن الفعل المسند للمشتكي عليه على فرض ثبوته وعلى ضوء ما بيناه من فرق بين جريمة هتك العرض وبين جريمة الفعل المنافي للحياء ، يشكل جنائية هتك العرض طبقاً للماده ١/٢٩٦ من قانون العقوبات ، وبذلك فإن المرجع المختص في التحقيق مع المشتكى عليه في هذه الجريمه منعقد لمدعى عام محكمة الجنائيات الكبرى .

وعليه و عملاً بأحكام المادة ٣٢٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية نقرر تعيين  
مدعى عام محكمة الجنائيات الكبرى مرجعاً مختصاً للتحقيق في هذه الدعوى واعتبار  
الإجراءات التي قام بها مدعى عام غرب عمان صحيحة وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١ ربيع الثاني لسنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠٣٦ م .

الرئيس       عضو       عضو   
عضو       عضو       رئيس الديوان 

lawpedia.jo